ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية

التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر

E/ESCWA/2020/Policy Brief.6

مقدمة

قلبت جائحة كوفيد-19 اقتصادات العالم بأسره رأساً على عقب، فعطّلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، وقيّدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، مكلّفةً التجارة والمشاريع التجارية في المنطقة العربية خسائر فادحة. وأدى انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية، والانخفاض الكبير في رأس المال السوقي لأسواق الأسهم العربية، إلى زيادة تلك الخسائر.

©istock.com/MarioGuti

تقييم الأثر

في عام 2019، بلغت صادرات المنطقة العربية نحو تريليون دولار (5 في المائة من الصادرات العالمية)، وبلغت وارداتها حوالي 828 مليار دولار (4.4 في المائة من الواردات العالمية). تمثّل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والصين، من بين قوى اقتصادية أخرى، المصادر والوُجهات الرئيسية لواردات المنطقة العربية وصادراتها من السلع. ويمرّ المصدّرون في المنطقة اليوم بظروف اقتصادية صعبة، بفعل حالة الشلل التي تقيّد التجارة في تلك الوُجهات الرئيسية منذ تفشي فيروس كورونا.

من المتوقع أن ينخفض مجموع صادرات المنطقة العربية بمقدار 88 مليار دولار نتيجةً للآثار الوخيمة لجائحة كوفيد-19، حسب سيناريو تدهور الأوضاع (الشكل 1). من المتوقّع أن ينجم الجزء الأكبر من هذا المبلغ، وهو 74 مليار دولار، عن تراجع صادرات المنطقة إلى بقية العالم. ومن المتوقع أن تتراجع الصادرات البينية العربية بما قدره 14 مليار دولار تقريباً. ومع اتّساع رقعة فيروس كورونا وتفشّي آثاره واستمرار شلل التجارة العالمية، من المرجح أن تزداد الخسائر على مستوى الصادرات. ومن المتوقّع أن يؤدّي حدوث تراجع معتدل في النمو العالمي إلى خسائر في الصادرات لا تقل عن 28 مليار دولار.

من المتوقّع أن تحلّ الصناعات التعدينية والكيميائية في طليعة القطاعات الأكثر خسارة، وأن تسجّل 71 في المائة من الانخفاض الإجمالي في الصادرات في ظل جائحة كوفيد-19 (الشكل 2). وتسجّل الصناعات التحويلية، بما في ذلك الصناعات الميكانيكية والكهربائية، نحو 13 في المائة من إجمالي انخفاض الصادرات – أي أنها ثاني أكثر القطاعات تضرراً.

من المتوقع أن ينخفض مجموع واردات المنطقة العربية بمقدار 111 مليار دولار، نتيجةً للآثار الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على الاستهلاك والتصدير، حسب سيناريو تدهور الأوضاع (الشكل 3). من المتوقّع أن تصل قيمة الانخفاض في الواردات غير النفطية إلى 89 مليار دولار، 81 في المائة منها تعود لواردات من خارج المنطقة. وتتضمن الواردات غير النفطية مواد استهلاكية ومواد خام تُستخدم للصناعات التحويلية. ومن المتوقّع أن يؤدّي حدوث انخفاض معتدل في النمو العالمي إلى خسائر في الواردات لا تقل عن 35 مليار دولار.

تسجّل المنتجات الميكانيكية والكهربائية وغيرها من منتجات الصناعات التحويلية 51 في المائة من إجمالي الانخفاض في الواردات. نتيجةً لذلك، من المرجح أن يتضرّر إنتاج الصناعة التحويلية واستهلاكها بشدة من تداعيات الجائحة. وتسجّل الصناعات الكيميائية نحو 17 في المائة من إجمالي انخفاض الواردات – أي أنها ثاني أكثر الصناعات تضرراً في المنطقة العربية (الشكل 4).

الشكل 1. آثار كوفيد-19: تراجع الصادرات (مليار دولار)

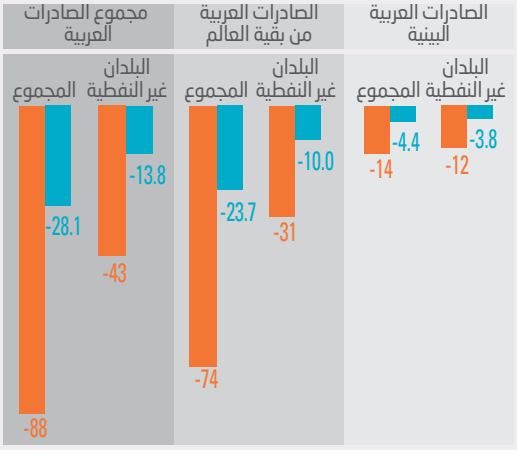

الشكل 2. تراجع الصادرات بفعل كوفيد-19، حسب القطاع

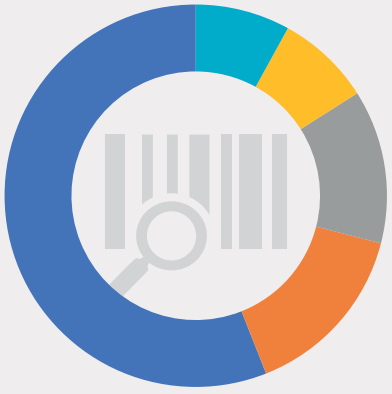

الشكل 3. آثار كوفيد-19: تراجع الواردات (مليار دولار)

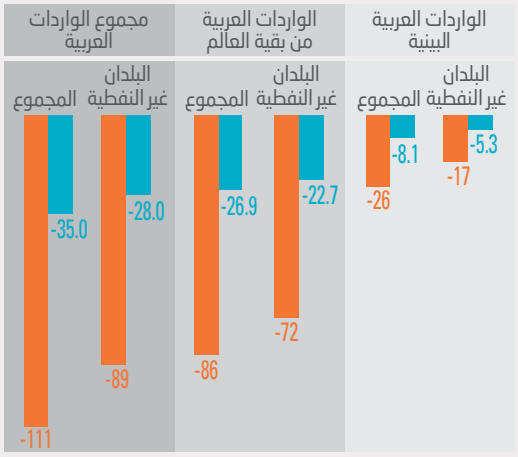

الشكل 4. تراجع الواردات بفعل كوفيد-19، حسب القطاع

من المتوقّع أن تتراجع الواردات من بقية مناطق العالم بوتيرة أسرع من وتيرة الصادرات إليها، مما سيؤدي إلى فائض تجاري في المنطقة العربية قدره 12 مليار دولار. حسب سيناريو تدهور الأوضاع، ستتراجع صادرات المنطقة العربية إلى بقية العالم بمقدار 74 مليار دولار، مقابل انخفاض وارداتها بمقدار 86 مليار دولار. ونتيجة لذلك، سيكون صافي الميزان التجاري في المنطقة إيجابياً (الشكل 5).

من المتوقع أن تتكبّد المنطقة العربية خسائر بقيمة 20 مليار دولار تقريباً في شكل إيرادات ضريبية من الضرائب غير المباشرة، نتيجة للآثار الوخيمة لجائحة كوفيد-19، حسب سيناريو تدهور الأوضاع (الشكل 6). سيتسبّب انخفاض الواردات بانخفاض الإيرادات الجمركية، مما سيؤدي إلى خسارة 5 مليارات دولار من إيرادات التعريفات الجمركية على الواردات. وتبلغ هذه الخسائر أعلى مستوياتها في البلدان التي تعوّل على الإيرادات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر على مستوى الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما يشمل ضريبة القيمة المضافة وضرائب محددة على الاستهلاك، حوالي 15 مليار دولار، مما سيؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية، ولا سيما في الاقتصادات العربية الغنية غير النفطية.

من المتوقّع أن تسفر تداعيات جائحة كوفيد-19، مقترنةً بالهبوط الحاد في أسعار النفط في آذار/مارس 2020، عن تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية في عام 2020، وذلك بمقدار 17.8 مليار دولار، أي بنسبة 45 في المائة تقريباً. أعلنت أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات في العالم عن توقّعاتها بانخفاض أرباحها لعام 2020 بنسبة 30 في المائة بفعل الجائحة، مما سيؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان العربية. وتشهد المنطقة العربية بالفعل انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، التي بلغت 31 مليار دولار في عام 2018 مقابل 88.5 مليار دولار في عام 2008. وسيكون الانخفاض المرتقَب في تلك التدفقات في عام 2020 هو الأكبر لغاية اليوم. وسيكون أكثر حدةً من الانخفاض الذي حدث في عام 2011 نتيجةً للاضطرابات السياسية التي هزّت المنطقة. ويؤجّج هذا التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المخاوف بشأن القدرة على تمويل المشاريع التجارية في المنطقة، التي يعتمد قطاعا الطاقة والبتروكيماويات فيها بشدة على تلك التدفقات.

الشكل 5. الميزان التجاري (مليار دولار)

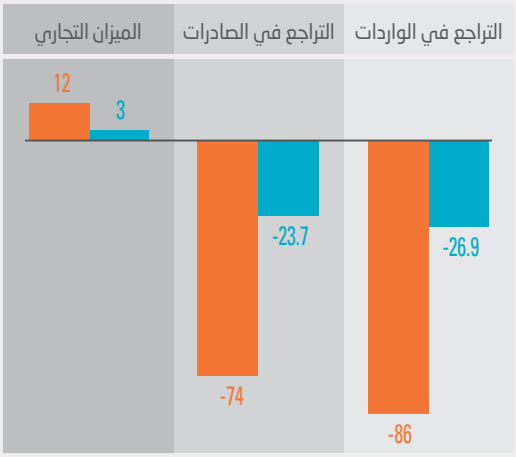

الشكل 6. آثار كوفيد-19: الخسائر في الإيرادات الجمركية (مليار دولار)

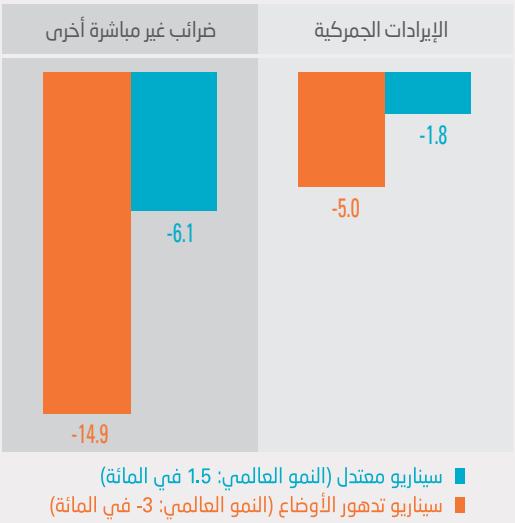

استجابات وطنية على مستوى السياسات

ينبغي للحكومات العربية الإسراع في تنفيذ استجابة طارئة لحماية المشاريع التجارية المعرضة للمخاطر. وينبغي لها النهوض بالتجارة والاستثمار لصون الاقتصادات العربية، من خلال اتخاذ إجراءات منسّقة متعددة. وينبغي للاستجابات التي ستتخذها الحكومات على مستوى السياسات أن تتضمن ما يلي:

1. دعم المصدّرين والمشاريع التجارية المتضرّرة من تداعيات الجائحة، للحد من تسريح العاملين ومواصلة العمليات الأساسية، وذلك عن طريق تمديد آجال سداد اشتراكات الموظفين في الصناديق الوطنية

©istock.com/monkeybusinessimages

للضمان الاجتماعي؛ وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية؛ ودعم الأجور لضمان حصول العاملين على رواتبهم؛ ووقف سداد القروض مؤقتاً؛ وتقديم دعم ائتماني تساهلي خلال هذه الأزمة؛

2. دعوة الشركات المتعددة الجنسيات إلى الامتناع عن تغيير مستويات الدخل الأساسي، للحؤول دون إحداث مزيد من أوجه الضعف في ميزان المدفوعات والحسابات المالية؛

3. تطوير التجارة الإلكترونية لضمان الاستدامة، ومدّ جسور مع الأسواق البديلة.

©istock.com/BogdanVj

©istock.com/ilkercelik

استجابات إقليمية على مستوى السياسات

- ينبغي للحكومات العربية اتّخاذ إجراءات منسقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات، ولا سيما على الأغذية والمنتجات الطبية والمدخلات اللازمة للصناعات المنتِجة للسلع الأساسية. وينبغي لها أيضاً النظر في إزالة جميع العقبات أمام تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتعزيز التجارة البينية داخل المنطقة. وعليها كذلك التعجيل في وضع استراتيجية لتنويع سلاسل الإمداد، بهدف الحد من قابلية تضرّرها من الأزمات.

- ينبغي للصناديق العربية الإقليمية المتخصصة التحفيز على تقديم الدعم المالي الكبير والعاجل في إطار مبادرات المعونة من أجل التجارة، وذلك عن طريق تصميم وتمويل برامج مناسبة لدعم المصدرين والمستوردين في المنطقة العربية.

- ندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تيسير تدفّق الأدوية واللقاحات الضرورية، لمعالجة الأزمة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا في البلدان النامية.

- ندعو كذلك إلى توطيد التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والهيئات الحكومية الدولية في المنطقة، لضمان حقوقها في ظل نظام الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح فيروس كورونا لأغراض غير تجارية بعد التوصل إليه.

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA